الأمم المتحدة

E/CN.3/2018/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والأربعون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٨/٢٠١٧ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة المضطلع بها بشأن التنمية الإحصائية في أفريقيا، التي لبعضها دلالة عالمية. ويتضمن التقرير أعمالا منهجية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وهو يتضمن مجالات التركيز الرئيسية، من قبيل ما يلي: استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛ التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ والإحصاءات الزراعية؛ والإحصاءات الجنسانية؛ والبيانات المفتوحة وثورة البيانات. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى التعليق على الأعمال المضطلع بها في المنطقة الأفريقية، فضلا عن تحديد مجالات التعاون الممكنة مع المناطق الأخرى.

* E/CN.3/2018/1.

190118 180118 17-21481 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – إن الحاجة إلى بيانات عالية الجودة في الوقت الحقيقي في سياق تصميم البرامج الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والقارية والعالمية ورصدها وتقييمها على نحو فعال لا تزال تشكل تحديا للنظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا. والخبر السار هو أن التكنولوجيات الجديدة قد زادت باطراد حجم ونوع البيانات المتاحة، وأوجدت بذلك إمكانيات غير مسبوقة لمد المجتمعات بالمعلومات وتحويلها. وينبغي لأفريقيا الاستفادة من النهج المبتكرة والقابلة للتكيف بهدف تحسين تسخير الإمكانات الجديدة لعالم البيانات الجديد.

٢ – ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها في أفريقيا بشأن التنمية الإحصائية من حيث الاستراتيجيات والمنهجيات ومجالات التركيز الرئيسية، مع الإشارة إلى التحديات ذات الصلة التي تواجه النظام الإحصائي الأفريقي، فضلا عن بعض المبادرات الرئيسية في دعم التنمية الإحصائية في أفريقيا.

٣ – وفي الختام، يقترح التقرير الإجراءات المحتملة الرئيسية التي يتعين أن تتخذها اللجنة الإحصائية من أجل زيادة الالتزام والدعم الدوليين للتنمية الإحصائية في البلدان الأفريقية في السياق العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي السياق القاري لخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

ثانيا – الاستراتيجيات

ألف – استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

٤ – تقوم المؤسسات الأفريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، بقيادة جهد مشترك من أجل تنقيح وتحديث استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في المواءمة بين الإحصاءات المنتجة في أفريقيا من أجل إثراء خطة التكامل الإقليمي، فضلا عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و ”القمم الخمس“، أي ركائز خطة التحول في أفريقيا. وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى تفعيل رؤية النظام الإحصائي الأفريقي، وهي: ”أن يصبح نظاما إحصائيا فعالا ينتج معلومات إحصائية يمكن الوثوق بها ومواءمة وفي حينها تشمل جميع أبعاد التنمية والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في أفريقيا“. وستتحقق هذه الرؤية من خلال استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٦. وتقوم الاستراتيجية على ركائز استراتيجية أربع، وهي تستند إلى إنشاء نظام إحصائي قوي وقابل للتطبيق من أجل حدوث نهضة إحصائية أفريقية. والركائز الأربع هي: (أ) إنتاج إحصاءات جيدة النوعية لأفريقيا؛ (ب) تنسيق إنتاج إحصاءات جيدة النوعية لأفريقيا؛ (ج) بناء قدرة مؤسسية مستدامة في النظام الإحصائي الأفريقي؛ (د) تعزيز ثقافة الجودة في عملية صنع القرار.

٥ – وقد جرى وضع استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا والوثائق الداعمة لها (خطة العمل، وخطة التمويل واستراتيجيات تعبئة الموارد والتمويل) من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شملت جميع

البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء في التنمية. وقد اعتُمدت الاستراتيجية من قبل لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في اجتماعها المعقود في داكار في آذار/مارس ٢٠١٧، واعتُمدت في اجتماع مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، المعقود في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وستُقدم الاستراتيجية إلى مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ للنظر النهائي فيها واعتمادها.

باء – الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الاحصاءات

٦ – تدرك الحكومات الوطنية والمجتمع الإنمائي الدولي بشكل متزايد الدور الأساسي الذي تضطلع به الإحصاءات في السياسات الإنمائية، ونتيجة لذلك، فإنها تدرك الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي في وضع النظم الإحصائية الوطنية، خاصة في البلدان النامية.

٧ – والمؤسسات الأفريقية (مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) هي بصدد تعزيز تصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في أفريقيا. وأسفرت الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات الأفريقية عن عدة نتائج هامة، بما في ذلك ما يلي: (أ) وضع دليل بشأن تعميم القطاعات في الاستراتيجيات الوطنية وجد قبولا دوليا بصفته من أفضل الممارسات في تصميم تلك الاستراتيجيات؛ (ب) تنظيم حلقات عمل إقليمية وقارية لبناء القدرات من أجل وضع الاستراتيجيات الوطنية والعمليات ذات الصلة في البلدان الأفريقية؛ (ج) تقديم المساعدة التقنية والتمويل إلى البلدان الأفريقية من أجل تصميم استراتيجياتها الوطنية. وفي السنوات القليلة الماضية، قُدمت المساعدة إلى أكثر من ٢٢ بلدا[(١)] لتقييم استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات أو استراتيجياتها الإحصائية أو تصميمها أو تحديثها. وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، ولا سيما مع الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، قادت المؤسسات الأفريقية بعثات مشتركة بين الوكالات إلى البلدان لاستعراض تنفيذ استراتيجياتها الوطنية. وفي ضوء تزايد الطلب على تطوير البيانات نتيجة لاعتماد أهداف التنمية المستدامة والإطار الجديد لقياس النتائج الذي صممته مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، تقوم جميع البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بدعم تقني ومالي من المؤسسات الأفريقية، بمواءمة استراتيجياتها الوطنية والإقليمية لتطوير الإحصاءات مع استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

جيم – تطوير الهياكل الأساسية للبيانات المكانية الوطنية

٨ – كجزء من جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق مستويات متزايدة من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، تقوم اللجنة، بالتعاون مع شركائها ومبادرات إقليمية الأخرى، بتنفيذ عدد من الإجراءات التآزرية لتشجيع تطوير الهياكل الأساسية للبيانات المكانية الوطنية إلى جانب الاستراتيجيات الوطنية الأخرى للدول الأعضاء. وقد أدت تلك الجهود، على الصعيد الإقليمي، إلى وضع مرفق البيانات المكانية الإقليمي الأفريقي، وهو أداة إدارة تعاونية للمعلومات الجغرافية

(١) بما في ذلك إثيوبيا، وبنن، وبوتسوانا، وتشاد، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا – بيساو، وكابو فيردي، وكينيا، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

لأفريقيا تهدف إلى استغلال فوائد العلوم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية من أجل تحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية تركز على البشر وقائمة على حرية السوق وموجهة نحو التصدير.

٩ – وتمشيا مع التعديل الحالي لمجال تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تركز رؤية المعلومات الجغرافية في الوقت نفسه على ما يلي: (أ) تعزيز إدارة وحوكمة المعلومات الجغرافية المكانية بصورة شمولية؛ (ب) إنشاء مستودع ذي حجية للبيانات الإنمائية (بيانات ''الحكومة المفتوحة'')؛ (ج) التمكين التلقائي للمجتمعات المحلية الأفريقية من أجل زيادة الإلمام بالمعلومات المكانية، والوعي بالمعلومات المكانية، وتعزيز القدرات الملاحية؛ (د) تعميم القدرات التمكينية للتكنولوجيا الجغرافية المكانية في أنشطة المكاتب الإحصائية الوطنية.

دال – الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية

١٠ – في إطار خطة عمل الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في أفريقيا، وبعد تقييم تحديد الاحتياجات ذات الأولوية من المساعدة التقنية[٢] المضطلع به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من قبل مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، نُفذت أنشطة مساعدة تقنية ويجري تنفيذها حاليا لتحسين نوعية وتوافر البيانات الزراعية للمستعملين. وأشار تقييم تحديد الاحتياجات ذات الأولوية إلى أنه، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، تحتاج البلدان في أفريقيا حاجة ماسة إلى وضع خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية. ويجري وضع هذه الخطط، التي تقوم على المبادئ التوجيهية التي أعدها المكتب العالمي للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية ويختبرها ميدانيا المكتب العالمي ومصرف التنمية الأفريقي في بوروندي، من خلال عملية تشاركية وشاملة تنطوي على الخطوات الأربع التالية: الإعداد؛ وبدء التنفيذ؛ والتقييم؛ والتخطيط. وبغية كفالة الملكية الكاملة للعملية الإنمائية في الخطط الاستراتيجية ومنتجاتها الثانوية، يعمل خبراء في قطاعات زراعية وطنية فرعية بالاشتراك مع أصحاب المصلحة، ويجري تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن وضع الخطط الاستراتيجية، مع الاضطلاع بكل خطوة من هذه الخطوات على نحو تشاركي كامل.

١١ – وبناء على طلب الدول الأعضاء، زود مصرف التنمية الأفريقي ٢٤ بلدا بما يلزم من المساعدة التقنية من أجل وضع خططها الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية. ويجري الإعداد لإشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع الخطط، بغية ضمان إمساكها بزمام العملية، وبناء قدراتها، والمساعدة في تنسيق العملية في كل بلد من البلدان الأعضاء فيها.

(٢) African Development Bank Group, “Identifying Technical Assistance Needs in Agricultural Statistics in African Countries”, February 2015.

ثالثا – الأعمال المنهجية لدعم البرامج الإحصائية الأفريقية

ألف – العمل المنهجي من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

وضع إطار متكامل للمؤشرات الإقليمية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

١٢ – داخل أفريقيا، هناك أنشطة جارية لوضع إطار متكامل للرصد والإبلاغ لكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعقب مشاورات واجتماعات مختلفة، تم التوصل إلى اتفاق نهائي على استخدام ١٤٠ مؤشرا (معظمها من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) للرصد والإبلاغ الإقليميين بشأن كلتا الخطتين.

الدليل المتعلق بإطار المؤشرات الإقليمية المتكامل

١٣ – أعد المركز الأفريقي للإحصاءات دليلا عن إطار المؤشرات الإقليمية المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: المفاهيم والتعاريف. وعُقد اجتماع فريق خبراء لاستعراض الدليل في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في نيروبي. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الدليل في صيغته النهائية من خلال إدراج تعليقات المشاركين في اجتماع فريق الخبراء.

الدراسة الاستقصائية بشأن توافر المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

١٤ – على الصعيد الوطني، يتطلب قياس التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بذل جهود متضافرة من جانب النظام الإحصائي الوطني، بتنسيق من المكتب الإحصائي الوطني، بغية تحديد أفضل السبل للاضطلاع بأنشطة جمع البيانات ذات الصلة وتجهيزها وتصنيفها وتحليلها ونشرها من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات قياس التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف.

١٥ – وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دعما لجهود الدول الأعضاء بها، دراسة استقصائية عن توافر المستوى الأول من المؤشرات الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من مصادر البيانات. وكشفت الدراسة الاستقصائية أن هناك ثغرات كبيرة وتباينات في توافر المؤشرات ومصادر البيانات ذات الصلة بكل منها فيما بين البلدان الأفريقية الـ ٥٤.

١٦ – وعُقد اجتماع لفريق خبراء بدعوة ممثلي الدول الأعضاء إلى أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للاجتماع بممثلين عن الوكالات المسؤولة عن الإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وقدم الخبراء القطريون ورقات بشأن الممارسة والخبرات والتحديات في مجال جمع البيانات وتجهيزها. وعرض خبراء من شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والرابطة الاقتصادية الدولية، منهجيات بشأن كيفية حساب وإنتاج البيانات المتصلة بالمؤشرات المتعلقة بكل هدف من تلك الأهداف. وجُمِّع تقرير عن المؤشرات الاقتصادية المتصلة بالأهداف في أفريقيا لتلخيص أهم النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت عن الاجتماع. ووُزع التقرير النهائي على جميع البلدان في القارة.

باء – مؤشرات التنمية الإحصائية

١٧ – استجابة للتحديات الإحصائية التي تواجه البلدان الأفريقية نتيجة لزيادة الطلب على الإحصاءات عالية الجودة، قام أصحاب المصلحة باتخاذ عدة مبادرات، بما في ذلك وضع مؤشر مركب، هو مؤشر التنمية الإحصائية في أفريقيا، الذي وضعته في البداية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٢ لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية الإحصائية في أفريقيا. وفيما يتعلق بالغايتين ١٨ و ١٩ من الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعادة النظر في منهجية المؤشر وتحسينها، بصيغتها المعتمدة في الدورة الخامسة للجنة الإحصائية الأفريقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، المعقودة في غراند باسام، بكوت ديفوار. وعُرضت النسخة المحسنة من المؤشر في مناسبة نظمتها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠١٧، حيث لاحظ المشاركون أن المنهجية المستخدمة في الصيغة الجديدة هي منهجية عالمية النطاق إذ أنها تستند إلى الجودة والأطر الاستراتيجية مما يجعلها صالحة للاستخدام في مناطق أخرى ومن قبل وكالات من خارج أفريقيا. ونتيجة لهذه السمة المستصوبة بشكل فريد، قررت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعادة تسمية مؤشر التنمية: حيث أصبح يُعرف من الآن فصاعدا باسم مؤشرات التنمية الإحصائية (بالاسم المختصر بالحروف اللاتينية StatDI) للسماح بتطبيقه على نطاق أوسع.

١٨ – وتتألف هذه الأداة من سلسلة من المؤشرات المركبة. ويقيس كل مؤشر أداء التنمية الإحصائية السائد في أحد الأبعاد أو في أحد الأبعاد الفرعية للنظام الإحصائي الوطني. وبتتبع التقدم المحرز في الأبعاد المختلفة، يمكن استخدام الأداة لقياس مواطن القوة والضعف في أي نظام إحصائي وطني. وبغية تشغيل الأداة، ولتعزيز ملكية الدول الأعضاء لها، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع دليل وحزمة برامجيات، على أن يتم استعراضها من قبل اجتماع فريق خبراء. وسيتم عرض الدليل والبرامجيات، فور استعراضهما، على لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية.

جيم – مؤشرات قدرات الإحصاءات الزراعية

١٩ – تمثل أحد القيود التي برزت في صياغة خطة عمل الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في أفريقيا في الافتقار إلى المعلومات الشاملة والحديثة عن النوعية المطلوبة من القدرة الوطنية على إنتاج الإحصاءات الزراعية. وبناء على ذلك، جرى تحديد الحاجة إلى إجراء تقييمات للقدرات القطرية باعتبارها أولى الأنشطة الحاسمة اللازمة لتنفيذ خطة العمل. وسعيا إلى تلك الغاية، قام مصرف التنمية الأفريقي بوضع طريقة للتقييم القطري والصكوك المتصلة بها لقياس قدرة البلدان الأفريقية على إنتاج الإحصاءات الزراعية. وجرى اختبار تلك الطريقة ميدانيا في كل من أوغندا ورواندا وغانا. وفي جميع تلك الاختبارات، جرى تقييم أربعة أبعاد للنظم الإحصائية الزراعية الوطنية، وهي: (أ) الهياكل الأساسية المؤسسية (البعد المتعلق بالشروط المسبقة)؛ (ب) الموارد (البعد المتعلق بالمدخلات)؛ (ج) الأساليب والممارسات الإحصائية (البعد المتعلق بالطاقة الإنتاجية)؛ (د) توافر المعلومات الإحصائية (البعد المتعلق بالنواتج).

٢٠ – ويبين التقرير المتعلق بالتقييمات القطرية التي نفذت في عام ٢٠١٦ أن هناك تحسنا في الأداء الإجمالي للنظم الوطنية للإحصاءات الزراعية في أفريقيا، مع حدوث زيادة عامة بنسبة ٦,٤ في المائة في قدراتها على إنتاج إحصاءات زراعية وطنية أكثر وأفضل نوعية. كما يسلط التقرير الضوء على البلدان

التي أظهرت بوادر تحسن في قدرتها على إنتاج الإحصاءات الزراعية ذات الصلة، وكذلك تلك التي أظهرت بعض الضعف. وجرى بالفعل تحميل بيانات ٢٧ بلدا على الموقع الشبكي لمجموعة مصرف التنمية الأفريقي (انظر http://dataportal.opendataforafrica.org/data#topic=MSCD).

رابعا – مجالات التركيز الرئيسية

ألف – التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

إطار وبرنامج مؤسسي للقارة

٢١ – يجري الامتثال للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا من خلال برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، على أساس التوجيهات السياساتية والبرنامجية التي يقدمها الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني من خلال القرارات التي اعتمدت في المؤتمرات الثلاثة الأولى للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر باعتباره المحفل الدائم لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٢ – ويجد برنامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الدعم من المجموعة الأساسية الإقليمية المشكلة من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الميدان في القارة، وهي المؤسسات الأفريقية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل معا في إطار عمل مشترك، وبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المذكور أعلاه. ويتمثل الهدف من المجموعة الأساسية، التي أُنشئت في عام ٢٠١١، في مواءمة النُّهُج وتسخير أوجه التآزر والعمل على تجنب الازدواجية في الجهود، فضلا عن توفير الدعم التقني والمالي لبرنامج أفريقيا. ويجري إضفاء الطابع الرسمي على ترتيب المجموعة الأساسية من خلال إبرام مذكرة تفاهم، مما سيكفل مشاركة أكثر استدامة من الشركاء في تنفيذ برنامج أفريقيا.

الندوات الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصائية بصفتها أداة للدعوة

٢٣ – تمثل أحد الأنشطة الرئيسية التي تعمل على تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد القطري (ولا سيما المكاتب الإحصائية ومكاتب التسجيل المدني) في الندوات الأفريقية الخمس الأخيرة بشأن التنمية الإحصائية، التي انصب تركيزها الرئيسي على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي الندوة الحادية عشرة، وهي الندوة الأخيرة التي كرست لتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تعهد المديرون العامون للمكاتب الإحصائية الوطنية ومكاتب التسجيل المدني في الدول الأفريقية بإنشاء لجنة من المسجلين العامين على صعيد القارة. وعُقد اجتماع فرقة العمل للتحضير لإنشاء هذه اللجنة في فيكتوريا فولز، زمبابوي، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

الشراكة

٢٤ – تتألف الشراكة بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من جهات شريكة متعددة من البلدان النامية تتمثل ولايتها في مساعدة البلدان على تحسين الأداء في هذا المجال وتحقيق أهداف عقد

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا ٢٠١٧-٢٠٢٦. ويتسم التنسيق بين أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والشركاء من البلدان النامية بأهمية أساسية من أجل تنظيم الأنشطة في هذا المجال، ومن أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لبرنامج أفريقيا (٢٠١٧-٢٠٢١)، فضلا عن المساعي الأخرى ذات الصلة في البلدان الأفريقية.

التقدم المحرز والتحديات

٢٥ - استجابة للدعوة الواردة في إعلان المؤتمر الثاني للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، من أجل ''وضع نظم وأدوات قائمة على النتائج للرصد والتقييم بهدف الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية''، قامت أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بوضع إطار لتوثيق ورصد التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحسين تلك النظم. وأعد تقرير الرصد استنادا إلى نتائج الرصد على شبكة الإنترنت لاستعراض على الإنترنت أجرته أمانة برنامج أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لقياس التقدم الذي أحرزته النظم الإحصائية الوطنية في كل بلد. ويعرض التقرير موجزا للنتائج استنادا إلى الردود الواردة من ٣٩ بلدا من الدول الأعضاء الـ ٥٤ التي طُلب إليها ملء استمارة الرصد على الإنترنت، في ما يمثل معدل استجابة بنسبة ٧٢ في المائة.

١ - التقييمات السريعة والشاملة والخطط الاستراتيجية

٢٦ - وفقا لتقرير الرصد، قام أكثر من نصف البلدان في أفريقيا بإجراء تقييمات سريعة وشاملة، ووضع بعضها خططا استراتيجية، وبدأ عدد قليل منها في تنفيذ خططه الاستراتيجية. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية، لا يزال هناك عدد من التحديات الرئيسية التي تواجه نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية.

٢ - التشريعات

٢٧ - لجميع بلدان المنطقة، باستثناء جنوب السودان، قوانين وأحكام قانونية للتسجيل المدني. إلا أن القوانين السارية في العديد من البلدان قد عفا عليها الزمن ولا تتماشى مع المعايير الدولية الموصى بها. وفي أكثر من ثلث البلدان، لا يميز قانون التسجيل المدني بين التسجيل المتأخر والتسجيل المؤجل. وعلى سبيل المثال، تسجيل الزواج والطلاق ليس إلزاميا في العديد من البلدان. وأظهرت نتائج الرصد أن تسجيل الطلاق ليس إلزاميا إلا في ١٧ بلدا من البلدان الـ ٣٩ التي ردت على الاستعراض. ونصف عدد البلدان تقريبا (٤٦ في المائة) ليس لديه أي حكم قانوني لنقل البيانات من مكاتب التسجيل المدني إلى الوكالات الحكومية المسؤولة عن تجميع الإحصاءات الحيوية الوطنية وإعداد التقارير السنوية.

٣ - مخصصات الميزانية

٢٨ - تخصص الحكومات الوطنية بندا في الميزانية لتعهد نظام التسجيل المدني. ومع ذلك، تبين نتائج الرصد أن تلك الميزانيات، في أكثر من ثلثي البلدان المبلغة، إما غير كافية أو غير منتظمة. وفي خمسة بلدان، لا تخصص الحكومة موارد من الميزانية لنظام التسجيل المدني. ولا يملك سوى ١١ بلدا فقط (٢٨ في المائة) ما يكفي من الموارد البشرية على جميع مستويات نظم التسجيل المدني فيها، ولكن في

حالة ٢٧ بلدا (٦٧ في المائة)، فإن الموارد البشرية غير كافية في مكاتب التسجيل المحلية. وليس لدى أكثر من نصف البلدان أي جدول للتدريب الروتيني لموظفي السجل المدني، وتجرى الدورات التدريبية أحيانا على أساس مخصص.

٤ - التنسيق

٢٩ - أنشأت قرابة ثلاثة أرباع (٧٤ في المائة) من البلدان الأفريقية هيئات تنسيق رفيعة المستوى لتوفير الإشراف والتوجيه للنظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، إلا أنه في نصف تلك البلدان لا يعمل نظام التنسيق بصورة فعالة. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان له لجنة رسمية مشتركة بين الوكالات لتيسير هذه العمليات، لا يزال التعاون غير كاف.

٥ - نظم التسجيل المدني المحوسبة

٣٠ - يقوم ثلث البلدان الـ ٣٩ المبلغة بقيد سجلات المواليد والوفيات إلكترونيا في جميع مكاتب التسجيل المحلية. ولا يستخدم سوى عدد قليل من البلدان تكنولوجيا الهواتف المحمولة للإخطار بالمواليد والوفيات في المساكن أو في المرافق الصحية. وتظهر نتائج الرصد أن ٢٩ بلدا من البلدان الـ ٣٩ لديها قاعدة بيانات وطنية لتحديد الهوية وأن ٢٠ بلدا تحتفظ بقاعدة بيانات محوسبة لسجلات الأحوال المدنية. ومع ذلك، لا يتسم النظامان بالقابلية للتشغيل البيني سوى في ١٣ بلدا.

الخلاصة

٣١ - هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لخمسة عناصر سيئة الأداء في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لمعظم البلدان، وهي: الميزنة والموارد البشرية؛ والتنسيق والرصد؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمثيل الرقمي؛ وتسجيل سبب الوفاة؛ وإنتاج الإحصاءات الحيوية من بيانات التسجيل المدني.

باء - تعدادات السكان والمساكن

الإعداد لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا

٣٢ - شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إجراء تقييم لتأهب البلدان لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا بغية بناء القدرات المؤسسية في البلدان الأفريقية في إجراء جولة عام ٢٠٢٠. ويشمل الهدف من التقييم، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: (أ) تحديد الوضع الحالي لتأهب للبلدان لجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن، وتحديد التحديات الرئيسية/أفضل الممارسات بها والاعتبارات الرئيسية لتعداد عام ٢٠٢٠؛ (ب) تحديد الفجوات في التأهب القطري؛ (ج) كفالة أن تكون البيانات التي تجمع في جولة عام ٢٠٢٠ ذات صلة بمتطلبات السياسات والتخطيط والإبلاغ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٣ - وتم تنظيم اجتماع لفريق خبراء في نيروبي في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن موضوع الإضافة الأفريقية الثالثة *لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن*. وعقب ذلك الاجتماع، أُنشئت أيضا لجنة التنسيق الأفريقية لجولة التعداد في عام ٢٠٢٠.

٣٤ - واشترك المركز الأفريقي للإحصاءات وشعبة الإحصاءات في تنظيم اجتماع الأمم المتحدة الإقليمي المعني بقياس وإحصاءات الإعاقة دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، المعقود في كمبالا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كجزء من سلسلة من الاجتماعات الإقليمية سعيا إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) استعراض ومناقشة التجارب الوطنية، بما في ذلك التحديات المواجهة والدروس المستفادة، لقياس حالات السكان ذوي الإعاقة أثناء عمليات التعداد في جولة عام ٢٠١٠؛ (ب) إتاحة فرصة لمناقشة استراتيجيات تجميع البيانات عن الإعاقة من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) زيادة التعاون داخل الأقاليم بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال قياس حالات الإعاقة وتحسين نوعية البيانات المتاحة لرصد أهداف التنمية المستدامة. ويخطط كيانا الأمم المتحدة لتنظيم اجتماع إقليمي في جمهورية تنزانيا المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٨. واشترك المركز الأفريقي للإحصاء وشعبة الإحصاءات أيضا في تنظيم حلقة عمل الأمم المتحدة الإقليمية بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠: المعايير الدولية والتكنولوجيات الحديثة، التي عقدت في لوساكا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧.

جيم - الحسابات القومية

٣٥ - في إطار المشروع الأفريقي المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولدعم البلدان في تجميع وتنقيح وتحديث جداول العرض - الاستخدام من أجل إجراء البحوث والتحليلات للسياسات الاقتصادية، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، في برنامج لبناء القدرات بشأن تجميع جداول العرض - الاستخدام في أفريقيا. وعلى الرغم من أهمية وفائدة هذه الجداول، لم يقم نصف البلدان الأفريقية تقريبا بتجميعها بعد.

٣٦ - ويتألف برنامج بناء القدرات من سلسلة من الأنشطة في ثلاث مراحل: وحدة تدريبية إلكترونية؛ وحلقة دراسية تتم وجها لوجه؛ وحلقات عمل وطنية للمتابعة ومساعدة تقنية تقدم في الموقع. وتشمل المواد المرجعية الرئيسية المستخدمة في التدريب الإلكتروني ثلاثة كتيبات/أدلة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، هي: كتيب بشأن جداول العرض والاستخدام؛ ودليل بشأن استخدام البيانات الإدارية في الحسابات القومية؛ ودليل للمحاسبة المتعلقة بالقطاع غير الرسمي في تجميع الحسابات القومية.

٣٧ - وشارك أكثر من ٣٠٠ شخص من ٤١ بلدا في الدورات التدريبية المذكورة أعلاه. ومن بين المشاركين، سجل أكثر من ١٠٠ شخص لتقييم نهائي، مما يدل على ثقتهم والتزامهم بتحسين نوعية إحصاءات الحسابات القومية، التي تعتبر أساسية للتحليل الاقتصادي، ورسم السياسات، والرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وقُدم الدعم الفني والاستشاري إلى عدد من البلدان، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحسين حساباتها القومية ونظمها الإحصائية الوطنية. ونُفذت بعثات تقنية في كل من توغو وغينيا الاستوائية وليبريا وموريتانيا وبشأن تعديل أساس الناتج المحلي الإجمالي. والناتج المتوقع لهذه البعثات هو تعزيز القدرات في إنتاج ونشر الحسابات القومية وفقا لنظام الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية لعام ٢٠٠٨.

دال – الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية

٣٩ – هناك نقص في القدرات التقنية ذات الصلة في العديد من البلدان في مجال جمع البيانات ومعالجة الإحصاءات البيئية وتصنيفها وتحليلها ونشرها. وبغية مواجهة التحديات، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للشروع في برنامج لبناء القدرات بشأن الإحصاءات البيئية في أفريقيا. وهدف البرنامج إلى زيادة الوعي بالحاجة الملحة إلى الإحصاءات البيئية في عملية وضع السياسات والتخطيط الإنمائي الحالية، فضلا عن السعي إلى تطوير الخبرة التقنية في إنتاج الإحصاءات البيئية في البلدان الأفريقية.

٤٠ – وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، استخدمت دورة تدريب إلكتروني، بقيادة شعبة الإحصاءات بالاستفادة من منبر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لإجراء مناقشة لإطار تطوير إحصاءات البيئة لعام ٢٠١٣. وأيدت اللجنة الإحصائية إطار عام ٢٠١٣ في دورتها الرابعة والأربعين من أجل تعزيز برامج الإحصاءات البيئية في الدول الأعضاء. والإطار هو تشكيل مفاهيمي وإحصائي متعدد الأغراض يحدد نطاق الإحصاءات البيئية، ويوفر هيكلا تنظيميا لتوجيه جمع البيانات وتصنيفها على الصعيد الوطني. وسجل أكثر من ٢٠٠ شخص من ٣٧ بلدا أفريقيا في برنامج التدريب الإلكتروني وشاركوا فيه.

٤١ – وعقب التدريب الإلكتروني، نُظمت حلقة دراسية وجها لوجه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في كينيا. وأسفرت الحلقة الدراسية التي أجريت وجها لوجه عما يلي: تعميق المعارف والمهارات التقنية لجميع المشاركين في إعداد وتجهيز وتجميع ونشر الإحصاءات البيئية استنادا إلى إطار عام ٢٠١٣؛ وإعطاء صورة واضحة عن عملية تعميم الإحصاءات البيئية في سياق وطني؛ وتزويد المشاركين بالقدرة على تصميم وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الإحصاءات البيئية؛ وتمكين البلدان من وضع أساس للإحصاءات البيئية من خلال إنتاج مجموعة من الإحصاءات البيئية.

٤٢ – واستنادا إلى التجربة الإيجابية المحققة من استخدام إطار عام ٢٠١٣، سيُعتمد نهج مماثل لدعم البلدان في بناء حسابات رأس المال الطبيعي تمشيا مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

هاء – الإحصاءات الجنسانية

٤٣ – ظلت الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال الإحصاءات الجنسانية تعمل بنشاط في مجالات استراتيجية مختلفة لتحقيق أهداف المجموعة الأفريقية بشأن الإحصاءات الجنسانية. وتشمل النتائج الرئيسية ما يلي: (أ) وضع كتيب من إعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإحصاءات الرسمية الأفريقية؛ (ب) مجموعة أدوات تدريبية على الإنترنت بشأن الإحصاءات الجنسانية؛ (ج) عملية لوضع مؤشر جنساني مشترك من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤشر المساواة بين الجنسين في أفريقيا لمصرف التنمية الأفريقي؛ (د) إنتاج مجموعة أدوات للإحصاءات الجنسانية بشأن المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا.

٤٤ – وتشمل الأنشطة المضطلع بها بشأن التدريب في مجال الإحصاءات الجنسانية ما يلي: (أ) حلقة عمل تدريبية إقليمية لتحسين استخدام البيانات الموجودة لرصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا؛ (ب) حلقة عمل تدريبية إقليمية عن مجموعة الأدوات المتاحة على الإنترنت للإحصاءات الجنسانية؛ (ج) حلقة عمل بشأن ”قياس تمثيل المرأة في الحكم المحلي في منطقة اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا''؛ (د) حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن الإحصاءات الجنسانية في أوغندا. ويرد أدناه وصف لدراسات رئيسية أخرى.

التمكين الاقتصادي للمرأة: تشجيع تنظيم المشاريع النسائية في أفريقيا

٤٥ - بدأ إعداد تقرير يشمل ما يلي: بحوث كمية في موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ولمحات مختصرة عن النساء مباشرات الأعمال الحرة؛ وفهرسة القيود التي تواجههن؛ والتحقيق في الفجوات الجنسانية في الإنتاجية في خمسة بلدان مختارة، بما في ذلك التمثيل على الصعيد دون الإقليمي (أنغولا، والكاميرون، والكونغو، ومالي، ومصر). وتتمثل الفرضية الأساسية للتقرير في أن رفع إنتاجية النساء العاملات لحسابهن أمر أساسي لتمكينهن اقتصاديا، وله روابط قوية بتمكينهن الاجتماعي والسياسي.

تقرير عن المرأة الأفريقية: ٢٠١٦-٢٠١٧

٤٦ - أُجريت دراسة عن موضوع ''تأمين حقوق المرأة في الحماية الاجتماعية في أفريقيا'' خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بهدف توثيق القيود التي تواجه النساء والفتيات في الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية الجيدة النوعية في أفريقيا. واستخدمت الدراسة نهجا ذا شقين يشمل دراسات تجريبية داخل البلد في خمسة بلدان مختارة، وهي: تشاد، والسنغال، وكينيا، وموريتانيا، وناميبيا، تمثل المناطق دون الإقليمية الخمس للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأسفر البحث التجريبي، الذي اقترن ببحث ثانوي يشمل جميع البلدان الأفريقية، عن تقرير توليفي للبحوث الإقليمية وفر تحليلا عبر البلدان للعوائق الماثلة أمام ضمان وصول المرأة إلى خدمات الحماية الاجتماعية الجيدة النوعية.

مفوضية الاتحاد الأفريقي: سجل الأداء الجنساني الأفريقي

٤٧ - في عام ٢٠١٥، نشرت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أول سجل للأداء الجنساني الأفريقي. والسجل هو أداة بسيطة ولكنها شاملة يتمثل هدفها الرئيسي في تزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها بآلية للتنفيذ، فضلا عن أداة للرصد والمساءلة، بغية تحقيق الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٦٣ من منظور جنساني.

واو - تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العالمية لتحسين إحصاءات الأمن الغذائي الزراعي والإحصاءات الريفية

المساعدة التقنية

٤٨ - مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين وتعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية المتعلقة بتطوير نظمها الإحصائية الزراعية الوطنية، وقد وُضع عنصر للمساعدة التقنية في إطار خطة عمل الاستراتيجية العالمية بهدف تحسين إحصاءات الأمن الغذائي الزراعي والإحصاءات الريفية في أفريقيا. ويتمحور عنصر المساعدة التقنية حول العناصر الأربعة التالية: (أ) تنمية القدرات المؤسسية والتنظيمية؛ (ب) ووضع خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛ (ج) وتطوير مصادر البيانات ومواءمتها؛ (د) ومواءمة البيانات وإدارتها.

٤٩ - ويجري تنفيذ عنصر المساعدة التقنية من جانب مصرف التنمية الأفريقي في جميع أنحاء القارة، وقد وُضعت آليات للتعجيل بتنفيذ الأنشطة ذات الصلة وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق أهداف خطة العمل. وفي بداية فترة تنفيذ خطة العمل، ساعد المصرف البلدان في تقييم قدرتها على إنتاج الإحصاءات الزراعية، وبناء إطار مؤسسي قوي ومستدام، ووضع أساس للإحصاءات الزراعية وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية لتلك البلدان من المساعدة التقنية. وقد أُنجز ذلك من خلال ما يلي: (أ) إجراء تقييمات قطرية لتطوير النظم الوطنية للإحصاءات الزراعية (جرت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦)، (ب) ووضع خطط استراتيجية وطنية للإحصاءات الزراعية والريفية (أُنجز منها ما يخص ٢٤ بلدا حتى الآن).

التدريب

٥٠ - تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية عن تنفيذ عنصر التدريب من ''خطة عمل لأفريقيا''. ويتمثل الغرض من عنصر التدريب في تعزيز قدرة الوكالات المعنية بجمع الإحصاءات الزراعية وتوحيدها واستخدامها. والهدف من المنهجية المستخدمة هو زيادة المعارف لدى موظفي تلك الوكالات وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم. وسيجري التركيز أيضا على تعزيز ودعم قدرات مراكز التدريب الإحصائي على وضع وتقديم تدريب جيد النوعية في مجال الإحصاءات الزراعية والمواضيع ذات الصلة بالإحصاءات.

٥١ - وحتى الآن، صدر أكثر من ٨٥ من مختلف المواد والمناهج التدريبية بشأن المواضيع المتصلة بالإحصاءات الزراعية؛ وقُدمت أكثر من ٧٢ منحة دراسية لطلاب الماجستير والدراسات العليا في مجال الإحصاءات الزراعية وللخبراء من الأجهزة الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة. وبغية كفالة إطلاع الشركاء وأصحاب المصلحة والمستفيدين من عناصر التدريب على الحالة الراهنة المتعلقة بتنفيذ هذه الأنشطة، تُصدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا رسالة إخبارية فصلية للجنة وتنشرها على نطاق واسع.

زاي - إحداث ثورة في إدارة البيانات ونشر البيانات في أفريقيا

٥٢ - في عام ٢٠١٢، اعتمد مؤتمر قمة رؤساء الدول الأفريقية المنبثق عن الاتحاد الأفريقي قرارا يدعو مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تدعم على وجه السرعة جهود البلدان من أجل تحسين نظم إدارة البيانات ونشرها. وعقب هذا الأمر التوجيهي، أطلق مصرف التنمية الأفريقي مبادرة الطريق السريعة للمعلومات في أفريقيا، التي اشتملت على تركيب منصات للبيانات المفتوحة في جميع البلدان الأفريقية البالغ عدد ٥٤ بلدا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية البالغ عددها ١٦ منظمة من أجل تيسير جمع البيانات وإدارتها ونشرها. وأنشئت روابط إلى البيانات الحية بين مصرف التنمية الأفريقي والأجهزة الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية والوزارات التنفيذية من جهة، وشركاء التنمية والمنظمات الدولية والمستخدمين الآخرين، بما في ذلك عامة الجمهور والقطاع الخاص، من جهة أخرى.

٥٣ - ومن السمات الرئيسية لمبادرة الطريق السريعة للمعلومات في أفريقيا هو الامتثال التام لمعايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية بغية تيسير تبادل البيانات بسهولة داخل البلدان وفيما بينها، وفيما بين المؤسسات الشريكة. وفي هذا الصدد، ما انفك مصرف التنمية الأفريقي يعمل بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي على تيسير قيام البلدان الأفريقية بإبلاغ صندوق النقد الدولي عن بيانات الاقتصاد الكلي باستخدام بروتوكولات تبادل البيانات الإحصائية والوصفية. وقد تم الآن توسيع نطاق هذا النهج

ليشمل الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، في أعقاب افتتاح مراكز البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في إطار مبادرة الطريق السريعة للمعلومات في أفريقيا. ولدى جميع البلدان الأفريقية الآن مراكز للبيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة تمتثل تماما لمعايير تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، وسوف تستخدمها لإدارة بياناتها المتعلقة بكل هدف من تلك الأهداف ولتبادل تلك البيانات والإبلاغ عنها.

٥٤ - والهدف العام من مبادرة الطريق السريعة للمعلومات في أفريقيا هو زيادة إمكانية وصول الجمهور العام بشكل كبير إلى الإحصاءات الرسمية وغيرها من الإحصاءات في جميع أنحاء أفريقيا، مع القيام في الوقت نفسه بدعم البلدان الأفريقية في تحسين نوعية البيانات وإدارتها ونشرها. وتستجيب المبادرة أيضا لطلب مصرف التنمية الأفريقي الحصول على بيانات آنية للاسترشاد بها في إطاره الخاص بقياس النتائج، وتيسير رصد الأثر الإنمائي للمساعدات التي يقدمها مصرف التنمية الأفريقي على القارة وكفالة تماشيها مع خطة التحول لأفريقيا التي تشتمل على ”خمس أولويات عليا“ (يمكن الاطلاع على معلومات عن مبادرة الطريق السريعة للمعلومات في أفريقيا، على الرابط التالي: http://dataportal.opendataforafrica.org).

حاء - المعلومات الجغرافية في أفريقيا

الإطار الاستراتيجي للتكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا

٥٥ - تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع إطار استراتيجي عالمي للتكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية في البلدان الأفريقية. وتحدد الاستراتيجية بعض المبادئ السياساتية بشأن كيفية تعميم التكنولوجيا الجغرافية المكانية في عمل الأجهزة الإحصائية من خلال التدريب والبيانات والعمليات. وتتضمن الاستراتيجية آلية للتوضيح بهدف المساعدة على تفكيك الإطار على الصعيد الوطني حتى يتسنى للدول الأعضاء اعتماد أطرها الإحصائية المكانية الوطنية وتكييفها وتطبيقها استنادا إلى البيئة والحقائق السائدة في كل بلد. ومن المتوقع أن يفيد التكامل بين المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية الدول الأعضاء لدى تزويد المستعلمين بالخدمات ذات القيمة الكبيرة، مع التركيز بشكل خاص على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وجولة تعدادات عام ٢٠٢٠، والأولويات الإقليمية والوطنية.

المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة في أفريقيا: خطة عمل أفريقية بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

٥٦ - قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية وضع خطة عمل أفريقية بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وقد أنشأت هذه الخطة شراكات جديدة مع المسؤولين الوطنيين في جميع المجالات الجغرافية المكانية، ومع المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، والقطاع الخاص. وتضع خطة العمل تصوراً للمبدأ الشامل المتمثل في الإدارة الجغرافية المكانية الكلية التي تعزز أهمية المعلومات الجغرافية المكانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. وتحدد الخطةُ الإجراءات الضرورية مع ما يتصل بها من المسؤوليات والجداول الزمنية والتكاليف التي ستوجه تنفيذ المبادرة في المستقبل في أفريقيا. ومن خلال خطة العمل، اتفقت الدول الأعضاء على مجموعة أساسية من المفاهيم والممارسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لتطوير وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا.

دعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥٧ - وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، مصفوفة تحدد مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الموسومة وفقا للحاجة الماسة لرصد وتنفيذ المؤشرات الخاصة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال هذا العمل جاريا وسوف تتم مواءمته مع أنشطة الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية التابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

طاء - الترويج لاستخدام التكنولوجيا النقالة في جمع البيانات

٥٨ - تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ مشروع بشأن استخدام التكنولوجيات النقالة لجمع البيانات. ويموَّل هذا المشروع في إطار حساب التنمية، وسوف ينفذ على مرحلتين بحيث يمكن إدراج نتائج المرحلة الأولى في الاستنتاجات من أجل نشر المنهجيات في البلدان في سياق المرحلة الثانية. والهدف الرئيسي من المشروع هو تحسين قدرة البلدان على استخدام التكنولوجيا النقالة لجعل البيانات الإحصائية متاحة ومتيسرة من أجل دعم صنع السياسات القائم على الأدلة. وينفَّذ المشروع من خلال سلسلة من المشاريع التجريبية التي تشمل ستة بلدان في المرحلة الأولى (إثيوبيا، وتونس، وزمبابوي، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا)، وخمسة بلدان أخرى في المرحلة الثانية (أوغندا، وغابون، وليسوتو، ومالي، ومصر).

٥٩ - وهذه المشاريع التجريبية مصممة لكي تنفذها الأجهزة الإحصائية الوطنية لكل بلد، بالتعاون مع معاهد التدريب والبحوث الوطنية التي تحددها تلك الأجهزة. ويُنتظَر من معاهد التدريب والبحث أن تجري، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، بحوثا تطبيقية لتكييف المفاهيم والنظم والمنهجيات المناسبة وتطويرها من أجل استخدام التكنولوجيات النقالة في جمع البيانات وإدماج البيانات المجمعة في عمليات إحصائية موحدة. وهناك جانب آخر من المشروع هو مفهوم ''المواطن جامع البيانات''. ويتمثل الهدف من ذلك في وضع الإجراءات والأدوات التي تمكن المواطنين أو المؤسسات، غير المدربين في مجال الإحصاءات، من تقديم بيانات عن أنشطتهم المتعلقة بإنتاج الإحصاءات.

٦٠ - وعموما، نُفِّذت المرحلة الأولى من مشروع حساب التنمية بنجاح من جانب جميع البلدان التجريبية. وتمكنت جميع البلدان من تنمية قدراتها الداخلية واكتساب المهارات والثقة من استخدام التكنولوجيا النقالة في جمع البيانات. بيد أنه في كثير من البلدان الرائدة، لا تزال الموارد المالية العقبة الرئيسية الماثلة أمام استدامة عملية جمع البيانات، حيث إن افتقار المشاريع إلى تلك الموارد يحول دون امتلاكها الأجهزة النقالة. وبدأت المرحلة الثانية من المشروع بحلقة عمل افتتاحية، عقدت في ياوندي في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، جمعت بين بلدان المرحلتين الأولى والثانية. وفيما ركزت جميع بلدان المرحلة الأولى على استقصاء مؤشر أسعار الاستهلاك لوضع تطبيقاتها، فإن بلدان المرحلة الثانية تركز على مختلف الاستقصاءات، من قبيل استقصاء نظام التسجيل المدني، ونظام المعلومات المجتمعية، واستقصاء مرافق الصناعات التحويلية والمرافق العليا؛ وهكذا فإن جميع البلدان سوف تجرب التعداد الذاتي.

ياء – تنفيذ ثورة البيانات في أفريقيا

استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا باعتبارها وسيلة لتنفيذ ثورة البيانات في القارة

٦١ – في إطار استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، ترى البلدان الأفريقية أن ثورة البيانات ستكون بقيادة أفريقيا موحدة. وفي هذا الصدد بالذات أوكلت البلدان الأفريقية ولاية للمؤسسات الأفريقية ولمعهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء لتجربة خارطة الطريق هذه. وهي تتعلق، من حيث الجوهر، بوضع وتنفيذ الميثاق الأفريقي بشأن ثورة البيانات. وسيكون هذا الميثاق جزءا لا يتجزأ من تنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

٦٢ – وكانت البلدان الأفريقية من أكثر المشاركين نشاطا في مشروع ”توفير المعلومات اللازمة لثورة بيانات“ الذي اضطلعت به الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وشمل المشروع ١٣ بلدا أفريقيا (أوغندا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغابون، وغانا، وكابو فيردي، والكونغو، ومالي، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا) شاركت في الدراسات المتعمقة التي نظمتها أمانة الشراكة. وراعى المشروع الحقائق والتحديات المرتبطة بالنظام الإحصائي الأفريقي، فوضع خارطة طريق لثورة بيانات تقودها البلدان، تم اعتمادها أيضا على الصعيد العالمي. وتقترح خريطة الطريق نهجا للتنفيذ وافق عليه جميع أصحاب المصلحة العاملين في مجال الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٣ – وعُقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن ثورة البيانات في أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٥ كنشاط جانبي في المؤتمر المشترك السنوي الثامن لوزراء الاقتصاد والتخطيط والتمويل الذي عقده الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد نُظم هذا الاجتماع استجابة لطلب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثالث والعشرين المعقود في مالابو في تموز/يوليه ٢٠١٤. وناقشت لجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للأجهزة الإحصائية الوطنية في دورتها السنوية التاسعة توافقَ آراء أفريقيا على البيانات، ونتائج المؤتمر الرفيع المستوى بشأن ثورة البيانات في أفريقيا، التي تتضمن المبادئ الأساسية التي ستصبح بفضلها ثورة البيانات حقيقة واقعة في أفريقيا. وخلصت الدورة السنوية التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين إلى ما يلي: ينبغي أن تجري جميع المناقشات المتعلقة بثورة البيانات تحت رعاية الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي بالنسبة للمسائل القارية؛ وقُدمت توجيهات إضافية بما في ذلك ثورة البيانات في أفريقيا باعتبارها موضوعا مستجدا في الصيغة المنقحة من استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

كاف – يوم الإحصاء الأفريقي، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر

مبادرة طويلة الأمد

٦٤ – منذ التسعينيات من القرن الماضي، يجري الاحتفال بيوم الإحصاء الأفريقي سنويا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وهو حدث على نطاق القارة وأحد أبرز المناسبات التي يحتفل به الكثيرون لتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات والسياسات والبحوث القائمة على البيانات في أفريقيا. ويجذب يوم الإحصاء الأفريقي الاهتمام والتغطية على نطاق واسع ليس فقط من جانب أعضاء الأوساط الإحصائية، بل أيضا من الصحفيين والجمهور العام. وينظم كثير من البلدان احتفالات تتجاوز الترتيبات الموحدة التي تجري طوال

يوم واحد والتي تتضمن تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية، لتشمل المدارس الابتدائية، والحصص الدراسية في الكليات، ووسائط الإعلام، والحياة العامة الأخرى بغية توسيع نطاق فهم الإحصاءات والبيانات لدى المعلمين والطلاب.

لام – الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية

٦٥ – الندوة الأفريقية السنوية للتنمية الإحصائية، التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، هي مبادرة قطرية تنظَّم في البلدان الأفريقية بالتناوب فيما بينها. وهي تشكل منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية الإحصائية ومنبرا لتبادل التجارب العملية وأفضل الممارسات فيما بين البلدان الأفريقية. وتجمع الندوة ممثلي جميع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم رؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية، ووزارات الاقتصاد والمالية والمصارف المركزية، وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية وشركاء التنمية.

٦٦ – وركزت الندوات الأفريقية الست الأولى للتنمية الإحصائية على تعدادات السكان والمساكن لجولة عام ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، نجحت جميع البلدان أفريقية، عدا أربعة منها، في إجراء التعدادات. وقدمت الندوات الخمس اللاحقة دفعة قوية لتطوير التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا. وبعد هذه الدفعة، أحرز أكثر من نصف البلدان الأفريقية تقدما كبيرا نحو تطوير جمع البيانات المتعلقة بهذه الإحصاءات. وفي الندوة الأفريقية الحادية عشرة للتنمية الإحصائية، المعقودة في ليبرفيل (الغابون) في عام ٢٠١٥، اتُّخذ قرار يحوِّل مجالات تركيز الندوة من التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية إلى الإحصاءات الاقتصادية والحسابات الوطنية للندوات الخمس اللاحقة، بدءا من عام ٢٠١٦.

خامسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٦٧ – **تدعى اللجنة الإحصائية إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بالتقدم الجاري الذي تحرزه البلدان والمؤسسات الأفريقية وسائر شركاء التنمية دعما للتنمية الإحصائية في أفريقيا من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية على الصعيد الوطني والقاري والعالمي؛**

(ب) **دعوة البلدان الأفريقية إلى إدماج الاستراتيجيات الإحصائية في خطط التنمية الوطنية وعمليات الميزنة؛**

(ج) **مناقشة أهمية منح أولوية عالية للإحصاءات في دعم عمليات اتخاذ القرار بناء على الأدلة والحاجة إلى تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ برامج الإحصاءات الوطنية؛**

(د) **دعوة شركاء التنمية إلى زيادة ما يقدمونه من دعم للنظام الإحصائي الأفريقي في تنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.**